الأمم المتحدة S/2013/521

مجلس الأمن

Distr.: General
3 September 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – المقدمة

١ – قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٠٢ (٢٠١٣) المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (البعثة) بحلول ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وطلب إلي أن أقدم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن المرحلة التي بلغها تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك الخطوات المتخذة لكفالة قيام بعثة متكاملة هيكلياً على الأرض بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وكذلك أن أجري تقييماً للآثار السياسية والأمنية المترتبة على انتشار أوسع نطاقا للأمم المتحدة في أنحاء الصومال. ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة مشفوعا بالمستجدات الرئيسية التي طرأت في الصومال في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الوضع السياسي

٢ – يكمن الهدف السياسي الرئيسي للفترة الممتدة لغاية عام ٢٠١٦، والذي يمثل شرطاً رئيسياً لتحقيق سلام طويل الأجل في الصومال، في التعريف الدقيق لنموذج النظام الاتحادي في الصومال، بما في ذلك طبيعة الحكومة ودورها على المستوى الاتحادي ومستوى ولايات الأقاليم. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من حكومة الصومال الاتحادية والبرلمان الاتحادي الحوار مع الإدارات الإقليمية الحالية، وكذلك إنشاء بعض اللجان اللازمة بموجب الدستور الاتحادي المؤقت. بيد أن المنازعات المستمرة بين الحكومة الاتحادية والسلطات الإقليمية في ”جوبالاند“ و ”بونتلاند“ و ”صوماليلاند“ أكدت الحجم الكبير للمهمة المرتقبة.

060913 060913 13-45766 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أطلقت رسمياً لجنة البرلمان الاتحادي للإشراف الدستوري عملية مراجعة الدستور. وأعربت اللجنة عن التزامها بإجراء حوار واسع يضم ممثلي المجتمع المدني والشعب الصومالي في جميع أرجاء البلد. واعتُمد في ٣ تموز/يوليه قانون يقضي بإنشاء لجنة مراجعة الدستور وتنفيذه. والعمل جارٍ لاختيار أعضاء هذه اللجنة.

٤ - وفي ٨ تموز/يوليه، اعتمد البرلمان الاتحادي مشروع قانون بشأن تشكيل إدارات مؤقتة للمناطق والمحافظات. غير أن الرئيس لم يوقع بعد على هذا المشروع ليصبح قانوناً. ولم تُعتمد بعد مشاريع قوانين أولية بشأن الأحزاب وإنشاء ولاية أمين المظالم، وسيعاد النظر فيها خلال الدورة المقبلة.

٥ - وجرى أيضا إعداد مشروعي قانونين ينصان على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان ولجنة للخدمات القضائية، ولكن النظر فيهما أُرجئ إلى الدورة البرلمانية القادمة. وشُكلت لجنة تقنية تضم ممثلين عن الحكومة والبرلمان الاتحادي والاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين لاستعراض مشروع قانون بشأن وسائط الإعلام أقره مجلس الوزراء في ١١ تموز/يوليه، وذلك بعد أن أعرب كل من منظمات حرية الصحافة ووسائط الإعلام الصومالية والصحفيين عن قلقهم إزاء أحكامه المتعلقة بمخالفات وسائط الإعلام والآليات التنظيمية وإزاء طلبه من الصحفيين الكشف عن مصادرهم.

٦ - وتواصلت عملية تشكيل الهياكل الاتحادية. وفي الفترة الممتدة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه، اجتمع في مقديشو زعماء من إدارات مناطق غالمودوغ وهيران وهيمان وهيب، بالإضافة إلى ممثلين عن أهل السنة والجماعة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لإجراء مشاورات مع السلطات الاتحادية بشأن إدارة مناطق وسط الصومال. واتفق الزعماء على تحسين التعاون مع الحكومة الاتحادية، والتزموا بإجراء مصالحة ''حقيقية ومستدامة'' وبتعزيز الهياكل الأمنية. وأنشئت لجنة تقنية لبحث الخيارات المتعلقة بدمج الكيانات الخاصة بالأطراف في دولة اتحادية واحدة تستوفي الشروط المنصوص عليها في الدستور.

٧ - وتواصَلَ الحوار، تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بين الحكومة الاتحادية وقيادة ''جوبالاند'' لتحديد الخيارات اللازمة لتشكيل وإنشاء إدارة في ''جوبالاند''. إلا أن المفاوضات فقدت زخمها إثر صدامات وقعت بين مؤيدي الشيخ أحمد محمد إسلام، المعروف بأحمد مادوبي، الذي نصّب نفسه رئيسا لولاية ''جوبالاند'' المتنازع عليها، ومؤيدي مدعيين آخرين بالفوز هما إيفتين حسن وبري هيرالي، في الفترتين من ٧ إلى ٨ ومن ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه على التوالي. ووجه مادوبي اللوم بشأن تدخل وكلاء الحكومة الاتحادية، وهدد في ٣ تموز/يوليه بتعليق الحوار. ومع أن المحادثات غير الرسمية

استؤنفت فيما بعد، إلا أنه لم يكن قد جرى التوصل إلى اتفاق حتى لحظة إعداد هذا التقرير. وأعلنت الحكومة الاتحادية أن مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في تموز/يوليه، والذي كان الغرض منه التركيز على عملية ''جوبالاند''، سيؤجل حتى أيلول/سبتمبر.

٨ - وبالإضافة إلى الدور التيسيري الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في محادثات ''جوبالاند''، ساهم الشركاء الإقليميون بدورهم في العمل على نزع فتيل التوتر في كيسمايو. وفي ٤ آب/أغسطس، اعترف قادة البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي) المجتمعين في كمبالا، مع الرئيس حسن شيخ محمود، بسلطة حكومة الصومال الاتحادية على ميناء كيسمايو ومطارها، وأعربوا عن اعتزامهم أن يكون لبعثة الاتحاد الأفريقي وجود متعدد القوميات هناك بناء على طلب الحكومة الاتحادية. وتنفيذ الإجراءات هو قيد المناقشة.

٩ - وفي بونتلاند، ألغيت انتخابات المجالس المحلية المقررة في ١٥ تموز/يوليه قبل يوم من إجرائها، بسبب تزايد أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وقد رحبت المجتمعات المحلية وأحزاب المعارضة وأوساط المجتمع الدولي بهذا القرار. وبذل ممثلي الخاص، نيكولاس كاي، الذي سافر إلى بونتلاند قبل موعد عمليات الاقتراع، مساعيه الحميدة لحث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف.

١٠ - وفي ١ آب/أغسطس، أعلن رئيس بونتلاند، السيد عبد الرحمن محمد ''فارولي'' عن قرار يقضي بوقف التعاون مع الحكومة الاتحادية، مستنداً في ذلك إلى ما وصفه بأنه عدم امتثالها للدستور المؤقت وتوزيع غير منصف للمعونة الدولية. وشجع ممثلي الخاص الأطراف على معالجة ما يساورهم من قلق عن طريق الحوار. والتقى الرئيس حسن شيخ محمود في ٦ آب/أغسطس ليحث الحكومة الاتحادية على المشاركة في تدابير بناء الثقة مع سلطات بونتلاند.

١١ - وتواصلت المحادثات بين سلطات الحكومة الاتحادية وسلطات ''صوماليلاند''. ورُفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية للأمم المتحدة منذ ١٥ أيار/مايو إثر محادثات جرت بين الحكومة الاتحادية وسلطات ''صوماليلاند'' في اسطنبول، بتركيا، أثناء الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه، اتفق أثناءها الطرفان على جملة أمور منها إنشاء هيئة مشتركة للملاحة الجوية تتخذ من هرجيسة مقراً لها. بيد أنه أثناء زيارة نظمت إلى هرجيسة يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه، أبلغت سلطات ''صوماليلاند'' ممثلي الخاص بأنه على البعثة ألا تعمل في صوماليلاند، على أساس أن الإقليم ليس جزءاً من جمهورية الصومال الاتحادية وأن البعثة لم تكلف بالعمل إلا في الصومال.

باء – الوضع الأمني

١٢ – ما زال الوضع الأمني متقلباً. فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير هجوماً مباشراً شنته حركة الشباب على الأمم المتحدة في مقديشو، وتصاعداً في الهجمات غير المتكافئة أثناء شهر رمضان (من ٩ تموز/يوليه إلى ٧ آب/أغسطس). وقد حصل ذلك في أعقاب تقارير عن الاضطراب الحاصل في قيادة حركة الشباب. وفي أثناء ذلك، أجرت القوات الدولية نوعاً من إعادة التشكيل: فقد انسحبت القوات الإثيوبية من بايدوا في ١٥ تموز/يوليه، مسلمةً المسؤوليات الأمنية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وإلى قوات الأمن الصومالية. وأوفدت بعثة الاتحاد الأفريقي قوات إضافية إلى كيسمايو، ولكنها ما زالت تؤكد بأنها تفتقر إلى القدرة على دعم عمليات تقدم عسكري جديدة.

١٣ – وفي ١٩ حزيران/يونيه، شن عناصر في حركة الشباب هجوما معقداً على مجمّع الأمم المتحدة المشترك استخدمت فيه المتفجرات والأسلحة الصغيرة. فقتل موظف دولي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثلاثة متعاقدين دوليين مع الأمم المتحدة وأربعة حراس صوماليين وما لا يقل عن ستة من المارة الصوماليين. وكان هذا الهجوم المباشر هو الأول الذي شن على الأمم المتحدة في الصومال منذ قصف مجمع الأمم المتحدة المشترك في هرجيسة عام ٢٠٠٨. وقد نقل موظفو الأمم المتحدة المتأثرين بالهجوم إلى مطار مقديشو الدولي لإتاحة المجال لمواصلة أنشطة البرنامج الأساسية.

١٤ – وسُجلت زيادة حادة في الهجمات العنيفة في العاصمة. وفي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، تضاعفت الهجمات بالقنابل اليدوية في مقديشو بالمقارنة مع تلك التي شُنت في بداية العام. وبلغ عدد الهجمات التي شنت في حزيران/يونيه ثلاثة أضعاف مثيله الذي شُن في كانون الثاني/يناير. وتكاد عمليات القتل المحددة الهدف تحدث يومياً. فقد شُن ما لا يقل عن أربعة هجمات بالهاون، بينهما هجومان على القصر الرئاسي (فيللا صوماليا) في ٢٠ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه. وفي ١٢ تموز/يوليه، أسفر هجوم استخدم فيه جهاز متفجر محلي الصنع شن على قافلة بعثة الاتحاد الأفريقي على طريق المطار في مقديشو عن سقوط ما يزيد عن ١٧ ضحية من المدنيين. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أدى هجوم معقد شنته حركة الشباب على مرفق بالقرب من السفارة التركية إلى قتل ضابط أمن تركي ومدني واحد وإصابة ما لا يقل عن ثمانية آخرين.

١٥ – وقد أعقب تلك الحوادث تقارير تفيد بأن التوترات بلغت ذروتها داخل قيادة حركة الشباب. وقد اندلع في ١٩ حزيران/يونيه اشتباك عنيف بين الفصائل المتنازعة في برعاوي (منطقة شبيلي السفلى) أدى، وفق التقارير، إلى قتل اثنين من كبار قادة حركة الشباب،

بينهما إبراهيم الأفغاني، الرجل الثاني في القيادة. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، استسلم زعيم حركة الشباب السابق حسن ضاهر عويس لإدارة إقليمي هيمان وهيب، واقتيد بعد ذلك إلى السجن الحكومي الاتحادي في مقديشو. وأفيد بأن قائداً آخر من القياديين البارزين لحركة الشباب هو مختار روبو لاذ بالفرار ليصبح أحمد غودان القائد العام للمجموعة.

١٦ - وفي المناطق الوسطى، لم تشهد بايدوا تدهوراً كبيراً في الأمن إثر مغادرة القوات الإثيوبية. ولكن هجمات العصابات ما زالت تشن أسبوعياً، ولقد قتل نائب مفوض المقاطعة في ١٧ تموز/يوليه، وكان ذلك على ما يبدو أثناء نزاع عشائري. واحتجز شخصان على صلة بعملية القتل. وشُنت كذلك هجمات شبه أسبوعية في سيل باردي، وحودور باكول، وقنسحطيري وغوفغادود وبايدوا في منطقة باي. ووقعت حوادث قليلة نسبياً إما في غالغودود أو هيران، على الرغم من وجود تقارير تفيد بأن حركة الشباب تقوم بالتعبئة هناك.

١٧ - وفي الجنوب، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي، مدعومة من الحكومة الاتحادية، حملتها ضد حركة الشباب في حين استمرت حالات التوتر بين الجهات السياسية الفعالة على المستوى المحلي. وما زالت كيسمايو في وضع متقلب: حيث وقع اشتباكان عنيفان كبيران في حزيران/يونيه، أدى أحدهما إلى قتل نحو ٧٠ مدنياً وإصابة ٣٠٠ آخرين. وقد واجهت القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي هجمات مسلحة متكررة. وفي أواخر شهر أيار/مايو، نشرت بعثة الاتحاد الأفريقي وحدة من سيراليون في المنطقة، إلى جانب القوات الكينية. وظلت الحالة في منطقة شبيلي السفلى متقلبة، وسط استمرار هجمات العصابات والاعتداءات الإرهابية ولا سيما في منطقتي أفغويي ومركا. واستعاد كل من الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي أربع قرى في منطقة جاناله في ١٨ حزيران/يونيه. وفي شبيلي الوسطى، أدت الزيادة الحادة في النزاع العشائري إلى إصابات مدنية عديدة في منطقة جوهر في أواخر شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه.

١٨ - وفي بونتلاند، تراجعت الهجمات التي شنتها حركة الشباب، مع أنه ظهرت مؤشرات تدل على استمرار وقوعها في تلك المنطقة، وهذا ما تجلى من اعتقال أحد كبار قادة حركة الشباب في ٤ حزيران/يونيه، ومن التهديدات بالانتقام الموجهة ضد الإدارة المحلية ومن حوادث التسلل التي أفيد بوقوعها في غاروي وغالكايو. وأفيد بأن الصدامات التي اندلعت في قاردو أسفرت عن سقوط قتلى ووقوع ما يزيد عن ١٠ إصابات وتسببت في تأجيل انتخابات المجلس. وما برحت بونتلاند وغالمودوغ تعانيان من الجريمة، بما فيها بعض الحوادث المرتبطة بعناصر حكومية ساخطة وبالنزاعات القبلية والقرصنة.

١٩ - وما زالت الحالة الأمنية في صوماليلاند مستقرة نسبياً، على الرغم من التوتر المستمر حول مناطق سول وسناغ وكين المتنازع عليها، ومن الصدامات الدورية بين قوات ”صوماليلاند“ وميليشيات ”دولة خاتومو“ المعلنة ذاتياً. وتفيد التقارير بأن سلطات ”صوماليلاند“ اتخذت كذلك عدداً من الإجراءات الناجحة لاعتقال عناصر من حركة الشباب.

ثالثا - الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتوطيد السلام

٢٠ - دخلت جهود الأمم المتحدة في الصومال مرحلة جديدة مع بدء البعثة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣). وقد عملت الأمم المتحدة على توطيد السلام في الصومال، بقيادة ممثلي الخاص الجديد نيكولاس كاي، تمشيا مع النهج الاستراتيجي المتكامل الوارد في تقريري المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69)، وذلك على أساس مبدأ احترام تولي الجهات الوطنية لزمام الأمور. وانصب التركيز خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إعادة تنشيط الدعم السياسي لعملية السلام في الصومال وتعزيز مرحلة جديدة من التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الأعمال التحضيرية ”للاتفاق الجديد“ لتقديم المعونة (انظر الفقرة ٣٥ أدناه).

ألف - المساعي الحميدة والدعم السياسي

٢١ - أولى ممثلي الخاص، لدى وصوله إلى مقديشو في ٣ حزيران/يونيه الأولوية لإقامة علاقات مع الشركاء الصوماليين الرئيسيين، بما في ذلك السياسيون والشيوخ والمسؤولون والمجتمع المدني، واضطلع ببرنامج للزيارات في أنحاء الصومال. وبالنظر إلى التوترات المتصاعدة في كيسمايو، أقام اتصالات وثيقة مع سلطات ”جوبالاند“ ومع الشركاء الدوليين، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن الحكومة الاتحادية، كي يعرض تقديم المساعي الحميدة. ووافق الشركاء على اتخاذ تدابير فورية لتخفيف حدة التوتر في كيسمايو، لدعم إجلاء المدنيين المصابين من جراء الصدامات المسلحة التي وقعت من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، وتقديم الدعم إلى العملية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بهدف إيجاد تسوية مؤقتة لمسألة ”جوبالاند“، وإفساح المجال لبذل الجهود الرامية إلى بدء مراجعة الدستور المؤقت.

٢٢ - وعمل ممثلي الخاص أيضا مع السلطات في ”صوماليلاند“ و ”بونتلاند“. وفي هرجيسا، أعرب من ١٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه، عن التزامه بدعم المبادرات الرامية إلى تحقيق استدامة السلام والاستقرار والازدهار، بما في ذلك الحوار المستمر بين الصومال

و ”صوماليلاند“ الذي يجرى بتيسير من تركيا. كما بدأ حوارا مع السلطات في ”صوماليلاند“ بشأن معارضتها لقرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣). وفي أعقاب الزيارة التي قام بها إلى بونتلاند في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه، واصل العمل مع السلطات والشركاء الدوليين من أجل دعم القيام بعملية شاملة للجميع من أجل الانتخابات المقبلة فيها، فضلا عن تيسير تحسين العلاقات مع الحكومة الاتحادية. وفي الحوار المنتظم مع الرئيس حسن شيخ محمد، أكد على أهمية وجود عملية شاملة للمصالحة الوطنية، وعرض قيام البعثة بتقديم الدعم في الوقت المناسب.

باء – دعم بناء السلام وبناء الدولة

وضع نظام اتحادي وإجراء مراجعة للدستور

٢٣ – بالإضافة إلى الأبعاد السياسية للنظام الاتحادي، فإن وضع هذا النظام هو عملية تقنية تتطلب قدرة متخصصة ودعما دوليا. وعملت كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل مكثف مع الحكومة والبرلمان الاتحادي ومكتب رئيس البرلمان في عملية الإصلاح الدستوري. وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، أعد مكتب رئيس البرلمان جدولا زمنيا لعملية مراجعة الدستور، يحدد الخطوات المؤدية إلى الاستفتاء على الدستور في عام ٢٠١٦ وإلى الانتخابات الوطنية. وأُجري عرض تقديمي للجمهور في ١٥ حزيران/يونيه، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالنظر إلى أهمية التكامل في جهود الأمم المتحدة، وافق كل من البعثة والبرنامج الإنمائي على خطوات تهدف إلى إنشاء فريق الأمم المتحدة للدعم الدستوري المتكامل، لكفالة الدعم المنسق، ووضعا استراتيجية لتوجيه عملها مع الشركاء الوطنيين.

الإدارة

٢٤ – في ١٩ حزيران/يونيه، أعلن مكتب رئيس الوزراء عن إنشاء المديرية الوطنية لتنمية القدرات المؤسسية، التي ستتولى قيادة وتنسيق جهود الحكومة الاتحادية في تنمية القدرات لوظائف الحكم الأساسية في الصومال. وأنشأ فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة فرقة عمل مشتركة لضمان وجود منفذ وحيد للأمم المتحدة يتولى العمل مع المديرية الجديدة. وفي الوقت نفسه، انتهى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكم المحلي وتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات من إجراء تقييم للتراع في إطار الأعمال التحضيرية الرامية لدعم الإدارات المحلية الدائمة في جنوب الصومال.

٢٥ - ولا تزال الإدارة المالية أيضا تشكل مجالا للتركيز. ومن أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، أنجزت الحكومة الاتحادية مراجعة لكشوف المرتبات، وقامت بجمع معلومات والتحقق منها بشأن عدد الموظفين المدنيين العاملين في مؤسسات الحكومة الاتحادية في مقديشو. وستشكل هذه العملية، التي أجريت بدعم من البرنامج الإنمائي، خطوة أولى هامة نحو تحقيق خطط الحكومة لإصلاح الخدمة المدنية. وفي الوقت نفسه، وكجزء من استراتيجية الحكومة لإصلاح إدارة المالية العامة، قدم مستشارو البرنامج الإنمائي الدعم إلى المصرف المركزي الصومالي في صياغة خطة استراتيجية خمسية لإصلاح المصرف المركزي. وبدأ مستشارون تقنيون معنيون بمسائل المراجعة الخارجية للحسابات والمشتريات عملهم في آب/أغسطس.

قطاع الأمن وسيادة القانون

٢٦ - في أعقاب الالتزام بتقديم قدر كبير من الدعم الدولي في مؤتمر لندن عن الصومال المعقود في أيار/مايو، أحرزت الحكومة الاتحادية بعض التقدم في تعزيز آليات تنسيق المساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين، وتحديد الثغرات في السياسات. وريثما يتم إنشاء مجلس للأمن الوطني، قامت البعثة بتقديم الدعم إلى الحكومة في قيادة التنسيق، وذلك من خلال فريق عامل غير رسمي معني بالأمن الوطني بالاشتراك مع الشركاء الدوليين، وقد اجتمع الفريق مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واجتمعت أيضا أفرقة عاملة ذات صلة بقطاعات محددة معنية بالدفاع والشرطة من أجل تنسيق بناء القدرات. وقد أنشئ مجلس الأمن الوطني وأمانته من أجل تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتنفيذ السياسات في قطاعي الأمن والدفاع.

٢٧ - ولا تزال إدارة شؤون المقاتلين الذين فكوا ارتباطهم من حركة الشباب تشكل أولوية ملحة للحكومة الاتحادية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البعثة بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للهجرة، على دعم إنشاء أمانة من أجل المضي في تنفيذ البرنامج الوطني المتعلق بتسريح المقاتلين والشباب المعرّض للخطر الذي وضعته الحكومة الاتحادية في أيار/مايو ٢٠١٣. وعُقدت حلقة عمل مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، بالاشتراك مع البنك الدولي، لاستكشاف خيارات دعم البرنامج. وبدأت البعثة في دعم وضع طرائق تنفيذية، وأبرزت كذلك الحاجة إلى النظر في الخيارات المتاحة لمكافحة التطرف لدى المقاتلين السابقين في إطار عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وبدأ

كل من البعثة والبرنامج الإنمائي أيضا مراجعة قانونية للبرنامج، من أجل الوقوف على القضايا التي يلزم توضيحها، ولا سيما فيما يتعلق بالمركز القانوني للمستفيدين منه.

٢٨ - وظلت شركات الأمن الخاصة غير خاضعة للتنظيم، وقد حددت الحكومة الاتحادية، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، الحاجة إلى توجيهات في مجال السياسات لإخضاع هذه الشركات لرقابة السلطة التشريعية. وبناء على طلب من وزارة الداخلية، بدأت البعثة والشركاء في استكشاف نطاق وضع إطار قانوني لذلك. وأوصت البعثة بأن يُجرى، بالتوازي مع ذلك، وضع سياسات وتدابير عملية لإدارة الأسلحة والذخائر، تتفق مع مقتضيات قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

القوات الوطنية الصومالية

٢٩ - استمرت الجهود الرامية إلى بناء قدرات القوات الوطنية الصومالية - التي تُقدر في الوقت الراهن بنحو ٢٠ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك الميليشيات المتحالفة معها - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التدريب المتخصص في أوغندا لـ ١٧٥ فردا من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. وبدأ ٩١ من التلامذة الضباط دورة تدريبية تستغرق ١٢ شهرا في الأكاديمية العسكرية الأوغندية. وأتم ١ ٠٠٠ مجند التدريب في مقديشو، مع قيام القوات الجيبوتية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في بلدوين بتدريب ٦٠٠ مجند آخر. وقامت البعثة بتيسير تنسيق جميع أنشطة التدريب من خلال فريق توجيهي بقيادة صومالية يضم ”مدربين رئيسيين“ من القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، وتركيا، وإثيوبيا، ومنظمة بانكروفت للتنمية على الصعيد العالمي.

٣٠ - ولا تزال القوات الصومالية تواجه تحديات لوجستية كبيرة بما في ذلك الافتقار إلى معدات القتال الحاسمة ووسائل النقل. وقد حثت الحكومة الاتحادية شركاءها على بذل كل جهد ممكن للتعجيل بتقديم الدعم اللوجستي من أجل تيسير الهجوم ضد حركة الشباب. وقدمت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التوجيه والتدريب المحدود إلى القوات والشرطة الصومالية، وأجرت عمليات مشتركة معهما. ومع ذلك، لا يزال عدم الانضباط يشكل تحديا، وأفادت تقارير عن وقوع اشتباكات في صفوف قوات الأمن الصومالية في بايدوا وبورهاكابا، وعن زيادة حالات الفرار من الخدمة في باي وباكول.

الشرطة

٣١ - لا تزال الشرطة الصومالية تواجه هجمات غير متكافئة، وثغرات واسعة في القدرات، بما في ذلك في المعدات الأساسية والهياكل الأساسية، والإدارة، مما يقوض قدرتها

على تلبية الاحتياجات المحلية. واستمر الدعم الدولي، بما في ذلك تقديم الرواتب والتدريب، إلا أن عدم الاتساق لا يزال يقوض من فعاليته في بعض الحالات. وعلى سبيل المثال، جعل تنوع زي الشرطة المقدم من بلدان مختلفة من الصعب التمييز بين الشرطة والجماعات المسلحة الأخرى. وفي تموز/يوليه، أنشأ مفوض الشرطة الصومالية، بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي، فريقا عاملا بالاشتراك مع الشركاء الدوليين من المتوقع أن يعقد اجتماعات شهرية لكفالة التنسيق. وأشار المفوض إلى أنه يعتزم إعطاء الأولوية لإعادة بناء القدرات المتخصصة للاضطلاع بأعمال الشرطة، التي انهارت أثناء النزاع. واستمر أفراد الشرطة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تقديم الدعم المتخصص، فضلا عن تقديم المشورة والتوجيه في مجال القيادة والسيطرة العملياتية. ووضعت البعثة والبرنامج الإنمائي ترتيبات لكفالة التنفيذ المشترك في الصومال، بما في ذلك إدماج موظف أقدم لبرنامج الشرطة لدى البرنامج الإنمائي في البعثة. وبالنظر إلى ضرورة تقديم دعم مصمم جيدا يتناسب وأعمال الشرطة في بونتلاند، فقد جرى نشر اثنين من أفراد الشرطة التابعين للبعثة إلى غاروي في تموز/يوليه.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٣٢ - استمر وزير العدل ورئيس القضاة والمجتمع الدولي في العمل على توجيه التنفيذ الشامل للخطة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة (٢٠١٣-٢٠١٥). وفي تموز/يوليه، قامت البعثة والبرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإنشاء منتدى يجتمع شهريا للتنسيق بين الجهات المانحة. وحدد الفريق الاحتياجات العاجلة التي تشمل أمن المحاكم، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، والسياسات القانونية، والصياغة القانونية، واستقلال القضاء، وإنشاء نظام أساسي لإقامة العدل في المناطق المستعادة. والتزم الشركاء في التنمية بتوجيه الموارد من أجل دعم العدالة من خلال صندوق مشترك لسيادة القانون، ولكن لا يزال يتعين وضع الصيغة النهائية لطرائق الاستفادة من هذه الأموال.

٣٣ - وقام كل من البعثة والبرنامج الإنمائي بوضع ترتيبات لمساع مشتركة فيما يتعلق بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية، في إطار مركز التنسيق العالمي في ما يتعلق بسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، تواصل عمل شركاء الأمم المتحدة على المبادرات ذات الأولوية من أجل دعم القطاع. وبدأ البرنامج الإنمائي تقييما يهدف إلى تحسين سلامة الموظفين القضائيين، وذلك في أعقاب الهجمات التي وقعت في مقديشو وبونتلاند، وأنجز المقر الجديد للمدعي العام ومجلس الدوائر القضائية في بونتلاند، ودعم أيضا برنامجا تدريبا قضائيا لمدة ستة أشهر للمنطقة. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتشييد مبنى لوزارة العدل في غاروي، وهو على وشك الانتهاء

من تشييد مبنى للوزارة المكافئة لها في هرجيسا. وقدم كل من البرنامج الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعما لوضع ''استراتيجية الإصلاح القضائي لصوماليلاند''.

٣٤ - وعملت البعثة مع حرس السجون بوزارة العدل، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والبرنامج الإنمائي، على إنشاء فريق عامل معني بالإصلاحيات تتولى قيادته الحكومة. وفي شراكة مع الوزارة، وضعت البعثة نموذجا لممارسات الحكم مع وقف التنفيذ ثم الإفراج المشروط دربت موظفي السجون عليه. وواصل المكتب عمله في بونتلاند وصوماليلاند، بما في ذلك بشأن مختلف مشاريع التعمير وإعادة التأهيل والتوجيه والتدريب.

الأمن البحري

٣٥ - استمر تناقص أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٥ آب/أغسطس، لم يستولِ القراصنة إلا على سفينة كبيرة واحدة وست سفن صغيرة. وغرقت إحدى السفن التي كانت محتجزة سابقا، وهي MV Albedo، قبالة حارارديرِ في ٦ تموز/يوليه: ولا يزال ٤ من الرهائن الـ ١٥ الذين كانوا على متنها في عداد المفقودين، في حين نُقل ١١ منهم إلى مكان آخر. وما زالت الظروف التي تسمح بازدهار القرصنة قائمة في الصومال، ولا يزال الدعم الدولي المقدم للأمن البحري قويا، بما في ذلك الدعم المقدم عن طريق الأفرقة الإقليمية والوطنية العاملة المعنية بمكافحة القرصنة واستراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري. وأعلنت الحكومة عن برنامج لمكافحة الجريمة البحرية يشمل نشر مدربي خفر السواحل والشرطة البحرية.

إدارة الذخائر المتفجرة

٣٦ - واصلت الشرطة الصومالية التي دربتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إجراء عمليات منتظمة لإزالة الألغام في مقديشو، وتأمين ٢٩ جهازا متفجرا محلي الصنع و ٧٥٣ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وبدأت عمليات التطهير الأساسية تحت سطح الماء في ميناء مقديشو. وبدأ فريقان دائمان العمليات في بايدوا، حيث اكتشفا في ١٥ آب/أغسطس جهازين متفجرين محليي الصنع و ٥٠ قطعة من الذخائر غير المتفجرة، وزودا المقاطعة بأول وحدة من أفراد الشرطة المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة.

٣٧ - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في المناطق الحضرية في بيليدوين، حيث أزالت ٣٤١ قطعة من الذخائر غير المتفجرة. وقام نحو ٣٤ فريقا بأنشطة التوعية، بمخاطر الألغام في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال، ووصلت هذه الأفرقة إلى حوالي ٠٠٠ ١٥٧ شخص ودربت موظفي الأمم المتحدة وسائر

العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وفي الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس، دمر بأمان مستشارون من الأفرقة المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للدائرة ولبعثة الاتحاد الأفريقي ما يبلغ ١ ١٦٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ١٨ من الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع وطهروا حوالي ٩٥٠ ١٠٥ م^{٢} من ميدان القتال في جميع القطاعات الأربعة.

جيم - حقوق الإنسان والحماية

٣٨ - أكدت الحكومة الانتقالية من جديد عزمها على اتباع سياسة ''عدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان''. غير أن الحماية الفعلية لحقوق الإنسان في الصومال لا تزال تتعثر بسبب انعدام مؤسسات قوية لسيادة القانون. وفي تطور إيجابي، أعدت الحكومة مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ينص عليها الدستور. وشجعت البعثة الحكومةَ على إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن مشروع القانون لمراعاة مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية. وإلى أن يتم ذلك، قامت البعثة تدريجيا بتكوين قدرتها على الإبلاغ عن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية مع إجراء اتصالات أيضا مع النظراء الصوماليين وبعثة الاتحاد الأفريقي والجهات المانحة لبناء القدرة على منع الاعتداءات والتصدي لها.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الأثر السلبي للنزاع المسلح على المدنيين واستهداف الصحفيين يشكلان مصدر قلق خاص. وفي تموز/يوليه، قتل صحفي ومدافع عن حقوق الإنسان كانا يعملان مع منظمات حقوق الإنسان المحلية في غالكايو، في حين أُصيب صحفيان آخران في هجمات بإطلاق النار في كيسمايو. وكثيرا ما أُبلغ عن خسائر في أرواح المدنيين وعمليات قتل خارج نطاق القضاء في مناطق النزاع، حيث حوصر المدنيون وسط تبادل إطلاق النار بين الطرفين. وأكدت حكومة الصومال الاتحادية للبعثة من جديد معارضتها لجميع عمليات القتال خارج نطاق القضاء والتزامها بمراعاة الأصول القانونية. ومن جانب آخر، رغم التزام الصومال في إطار الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢ بالعمل على وقف طوعي لتطبيق عقوبة الإعدام، أُعدم سبعة أشخاص على الأقل في مقديشو وبيليت وين وغاروي في تموز/يوليه وآب/أغسطس في أعقاب أحكام بالإعدام أصدرتها محاكم عسكرية.

٤٠ - وفي شراكة مع الأمم المتحدة وامتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال العمل على تحسين حماية المدنيين في المناطق المستعادة عن طريق ''سياسة النيران غير المباشرة'' و ''مناطق حظر إطلاق النار''

في المناطق الآهلة بالسكان. وما زال إنشاء خلية معنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها عالقاً. وساهمت البعثة في تدريب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي قبل الانتشار وفي تدريب ضباط قوات الأمن الصومالية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

حماية الأطفال

٤١ - استمرت الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات الأمن الصومالية في جميع أنحاء البلد، رغم الالتزامات التي قطعتها الحكومة بمعالجة هذه المشكلة. وفي حزيران/يونيه، تحققت الأمم المتحدة من تقارير تفيد عن انتهاكات ضد ٢٩١ فتى و ٢٣ فتاة، تتمثل أساسا في حالات اختطاف (٤٦ في المائة من الحالات) والتجنيد القسري في الجماعات المسلحة (٣٩ في المائة من الحالات)، وقع معظمها في منطقتي بنادير وباكول. وعرقل التراع الدائر في جنوب ووسط الصومال بشكل خطير وصول الأمم المتحدة والجهات الأخرى المعنية برصد الاحتياجات المتعلقة بحماية الأطفال وتلبيتها. وتفيد التقارير عن قتل ١٨ طفلا وإصابة ٢٥ آخرين خلال أعمال العنف التي وقعت في حزيران/يونيه بكيسمايو. كما أن تدميرَ مرافق التعليم والصحة والحرمانَ الاجتماعي وزيادة قسوة ظروف المعيشة بسبب التشرد أثرت سلبا على الأطفال. وفي حين بدأت البعثة في تكوين قدرتها لدعم حماية الأطفال، قامت مع اليونيسيف بإجراء مشاورات أولية مع الحكومة الاتحادية بشأن تنفيذ خطتي عمل بهدف وقف تجنيد واستخدام الأطفال وقتلهم وتشويههم.

العنف الجنسي والجنساني

٤٢ - ما زال العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات يشكل إحدى أخبث عواقب التراع، رغم الالتزام الذي أعلنته الحكومات الاتحادية بوضع حد للإفلات من العقاب على مثل هذه الأفعال. وذُكر أن معظم الأحداث المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني تحصل في ممر أفغويي وبلعد قرب مقديشو وفي مخيمات المشردين داخليا في جنوب ووسط البلد. واستهدفت أعمال الاغتصاب النساء والفتيات بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي، لا سيما في مستوطنات المشردين في مقديشو. وكان معظم الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الأعمال مسلحين وينتمون في بعض الحالات إلى قوات الأمن. وما زال الإفلات من العقاب متفشيا بسبب خشية الضحايا الناجين من أن ينتقم منهم المعتدون. فالنظام القضائي غير مجهز لإتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا حيث إن القانون الجنائي يعرِّف الاغتصاب بأنه جريمة أخلاقية وليس جريمة ضد الشخص، مما يولد لدى

الضحايا الناجين خوفا من الوصم إذا كشفوا عن حوادث الاغتصاب أو غيرها من حوادث العنف الجنسي. وما زالت قدرة الشرطة محدودة على التحقيق في مثل هذه الجرائم وجمع الأدلة وحماية الضحايا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة العمل مع الشركاء باستخدام نظام جديد للتحقيق والرصد في مجال العنف الجنساني لتتبع اتجاهات وأنماط مختلف أشكال العنف ضد الأطفال والبالغين. واستمر إعداد البرامج الوقائية والمستجيبة، بما في ذلك تقديم المساعدة للضحايا وتقديم المشورة ودعم سبل العيش.

دال – الحالة الإنسانية

٤٣ – استمر تحسن الحالة الأمنية، بسبب تحسن الأمن في جيوب البلد، واستمرار المساعدة وأحوال الطقس المؤاتية. غير أن الاحتياجات الإنسانية ما زالت كبيرة، حيث يعتمد مليون صومالي على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم ويعاني واحد من كل سبعة أطفال من سوء التغذية الحاد. كما أن نحو ١,٧ مليون شخص نجوا من مجاعة عام ٢٠١١ هم عرضة للانزلاق إلى الأزمة من جديد ما لم يتلقوا دعما مستمرا. وما زال انعدام الأمن يحول دون وصول المساعدة الإنسانية إلى بعض المناطق. وبعد الهجوم الذي وقع ضد الأمم المتحدة في ١٩ حزيران/يونيه، باتت أنشطة المساعدة الإنسانية في مقديشو تقتصر على إجراءات إنقاذ الحياة.

٤٤ – وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحسنا كبيرا في أرقام التشرد بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠١٣ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢. وبسبب بعض المكاسب التي تحققت في مجال الأمن، عاد نحو ٥٠٠ ٢٤ لاجئ إلى الصومال بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٣، معظمهم من مخيم اللاجئين في داداب في كينيا. إلا أن ما يقدر بحوالي ١,١ مليون مشرد داخليا وأكثر من مليون صومالي ما زالوا يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة.

٤٥ – وفي ٩ أيار/مايو، تأكد حصول أول حالة شلل أطفال منذ عام ٢٠٠٧ وفي ١٥ آب/أغسطس، بلغ عدد الحالات المؤكدة ١٠٥ حالات. وللحد من انتشار هذا المرض، أطلقت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف خمس حملات جرى خلالها تحصين ٤ ملايين شخص. ولسوء الحظ، ظل الوصول إلى أجزاء كبيرة من جنوب ووسط الصومال متعذرا بسبب انعدام الأمن، مما ترك حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ طفل عرضة للمرض.

٤٦ – ولم يموّل النداء الموحد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، الذي يرمي إلى جمع مبلغ ١,١٥ مليون دولار، إلا بنسبة ٣٤ في المائة في ١٥ آب/أغسطس، مما يهدد الجهود المبذولة لبناء القدرة على تحمل الصدمات في المستقبل مثل الجفاف، وإيجاد حلول دائمة لمشاكل

المشردين داخليا. وفي تموز/يوليه، جرت الموافقة ضمن نافذة المجالات الناقصة التمويل للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على تمويل إضافي بقيمة ٢٠ مليون دولار لمشاريع النداء الموحد، ونظر في تخصيص أموال إضافية لحملة التحصين ضد شلل الأطفال.

٤٧ - ورغم القيود الأمنية، تجري أنشطة رامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تحمل آثار الجفاف وغيره من الصدمات في جميع أنحاء البلد. وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة لأكثر من ١,٤ ملايين شخص في النصف الأول من عام ٢٠١٣، مركِّزا على مشاريع كسب العيش. وعمل برنامج الأغذية في ١ ١٩٨ مركزا للتغذية في جميع أرجاء البلد وبدأ تنفيذ برنامج جديد لتقديم المساعدة الغذائية في ''صوماليلاند'' وبونتلاند يتضمن توفير قسائم صرف مشفرة بالأرقام استفاد منها أكثر من ٠٠٠ ٣١ شخص حتى حزيران/يونيه. وقدمت اليونيسيف أيضا دعما غذائيا لأكثر من ٠٠٠ ١٣٥ شخص في جميع أنحاء البلد، وساعدت في تحسين المياه والصرف الصحي لما يزيد على ٠٠٠ ٢٩٢ شخص. والتحق أكثر من ٦٠٠ ٧٧ طفل بينهم ٠٠٠ ٣٢ فتاة، بمدارس ترعاها اليونيسيف خلال العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

هاء - الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي والتنمية

٤٨ - إن دعم الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي ضروري لبناء السلام في الصومال. فالاقتصاد في هذا البلد يشهد ركودا منذ اندلاع الحرب الأهلية قبل عقدين. ولا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يبلغ ٢٨٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، من أدنى المعدلات في العالم، ويعيش حوالي ٧٣ في المائة من السكان تحت خط الفقر بأقل من دولارين في اليوم، وسكان المناطق الريفية هم الأشد تضررا. بيد أن البيانات الاقتصادية الموثوقة المتعلقة بالصومال ما زالت محدودة، مما يعوق قدرة الحكومة والمجتمع الدولي على التخطيط استنادا إلى أدلة.

٤٩ - وبدأت وزارة المالية والتخطيط، ضمن تخطيطها لـ ''الاتفاق الجديد'' لميثاق المعونة (انظر الفقرة ٥٣ أدناه)، بدعم من البنك الدولي، وضع خطة للإنعاش الاقتصادي تحدد فيها الاستثمارات ذات الأولوية والإجراءات اللازمة في مجال السياسة العامة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وستشكل الخطة أساسا لوضع استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، ستُعرض في مؤتمر بروكسل المقبل عن الصومال إلى جانب مقترحات لهيكلي المالي الخاص بالصومال وآليات لتنسيق المعونة.

٥٠ - وفي تطور إيجابي، وافق الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على الطلب المقدم من الحكومة الاتحادية للانضمام إلى اتفاق كوتونو، الذي

سيعزز إمكانية حصولها على موارد التعاون لتمويل التنمية المتاحة في إطار صندوق التنمية الأوروبي. وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، جرى تشجيع المؤسسات المالية الدولية على تكثيف عملها مع الصومال لدعم نموه واستقراره.

٥١ - وفي هذه الأثناء، بُذلت جهود لتنمية القطاع الخاص في الصومال. وعقد المؤتمر الأول المعني بالتعمير والاستثمار في الصومال يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية. وساعد هذا المؤتمر الذي جمع قادة من قطاع الأعمال الوطني والدولي، في تخصيص نحو ١,٥ ملايين دولار لإبرام اتفاقات جديدة. وساعدت مشاريع العمالة القصيرة الأجل التي نفذها البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة في توليد نحو ٠٠٠ ١٤ يوم عمل لحوالي ٨٥٠ ٣٦ شخصا.

واو - الجزاءات المحددة الأهداف

٥٢ - وحَّد مجلس الأمن، بموجب القرار ٢١١١ (٢٠١٣)، الاستثناءات من حظر الأسلحة الواردة في القرارات السابقة، وأكد الاستثناءات الحالية من الحظر على الأسلحة المفروض على الصومال فيما يتعلق بالبعثة، وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، والأصناف المدرجة في مرفق ذلك القرار. ومدّد المجلس نطاق ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وصدر آخر تقرير لفريق الرصد عن الصومال (S/2013/413) في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣.

رابعا - التنسيق الدولي

٥٣ - شكل وضع إطار ''الاتفاق الجديد'' لتقديم المعونة للصومال أولوية رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتسعى عملية الاتفاق الجديد إلى إتاحة إقامة شراكة استراتيجية بين الصومال والشركاء الدوليين عن طريق تحديد أولويات بناء السلام الوطنية والاتفاق على إطار للمساءلة المتبادلة. وتُنسَّق، في إطار الأمم المتحدة، الجهود المتعلقة بالاتفاق الجديد عن طريق مكتب المنسق المقيم.

٥٤ - وفي أعقاب البدء الرسمي للعملية في أيار/مايو، قدمت الأمم المتحدة والبنك الدولي الدعم للحكومة الاتحادية فيما يتعلق بإجراء ''تقييم أوجه الهشاشة'' من أجل تحليل مصادر الهشاشة والتزاع، فضلا عن القدرة على التصدي للمخاطر. وبموازاة ذلك، أسهمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إسهاما فعالا في أعمال التخطيط في إطار مسارات العمل

المواضيعية الستة التي تتولى الصومال قيادتها، حيث قادت البعثة جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بالهدفين ١ (السياسة الشاملة للجميع) و ٢ (الأمن)، وشاركت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة الجهود المتصلة بالهدف ٣ (العدالة). وقدمت فرقة العمل المعنية بالاتفاق الجديد التي تضم الحكومة، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة، والبنك الدولي وممثلين عن الجهات المانحة توصيات لوضع استراتيجية الاتصالات بشأن الاتفاق الجديد.

٥٥ - وألقى ممثلي الخاص كلمتين في اجتماعين للفريق الأساسي المعني بالتحضير لمؤتمر الاتفاق الجديد بشأن الصومال الذي سيُعقد في بروكسيل في ١٦ أيلول/سبتمبر. وخلال هذين الاجتماعين، قدمت الحكومة خططها لدمج أدوات التمويل القائمة في إطار الهيئة الصومالية لإعادة البناء والتنمية. ومع ذلك، بقيت ثمة تحديات تتعلق بتحديد الحكومة وشركائها للأولويات، علاوة على ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. فقد رفضت صوماليلاند حتى الآن المشاركة في مؤتمر الاتفاق الجديد، الذي ترى أنه لا يعنيها.

٥٦ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣) الذي أناط بموجبه المجلس بالبعثة ولاية مساعدة الحكومة الاتحادية في تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، وسائر الشركاء الإقليميين والثنائيين والمتعددي الأطراف في الصومال، أعطى ممثلي الخاص أيضا أولوية لبناء شراكات وثيقة وفعالة مع هذه الجهات المعنية وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية. وقدم في ١٨ تموز/يوليه إحاطة لسفراء البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعقد عدة اجتماعات غير رسمية مع سفراء ومسؤولين دوليين، وقام بزيارات إلى أديس أبابا ونيروبي وجيبوتي وكمبالا وبروكسل وباريس ولندن. وتشمل المبادئ التوجيهية لجهود البعثة في مجال التنسيق كفالة تعزيز الآليات للدعم المقدم إلى الحكومة الاتحادية، واتساقها مع الأوليات الوطنية، وفي نهاية المطاف مع هيكل الاتفاق الجديد.

خامسا - الدعم اللوجستي المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٥٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (مكتب الدعم) تقديم الدعم اللوجستي لما عدده ١٧ ٧٣١ من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المنتشرين في أربعة قطاعات في الصومال، بينهم ١٧ ٢٤٤ من الأفراد العسكريين، ووحدتان من الشرطة المشكلة و ٢٠٧ من فرادى ضباط الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب الدعم المساعدة في مجال النقل وغيره من الخدمات اللوجستية إلى

٢٠ موظفا مدنيا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واستمر تحسن الظروف المعيشية للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين، حيث شُيِّد ١٧ من المكاتب والمرافق السكنية.

٥٨ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم للتحركات الرئيسية للقوات والشرطة. وشمل ذلك النشر الذي تم في حزيران/يونيه لكتيبة قوامها ٨٥٠ فردا من سيراليون إلى كيسمايو، ودوبلي وتابدا في القطاع ٢ الذي يشمل غيدو وجوبا السفلى وجوبا الوسطى حيث حلت محل القوات الكينية. وعملا بالقرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، تحقق مكتب الدعم، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، من استبدال الأفراد العسكريين في المكان. وأجريت عدة عمليات تناوب شملت وحدة شرطة مشكلة نيجيرية و ١ ٣٤٠ من الأفراد العسكريين الأوغنديين في أيار/مايو، و ١ ٠٢٠ من الأفراد العسكريين البوروندين في حزيران/يونيه، ووحدة شرطة مشكلة أوغندية في تموز/يوليه، و ٩٠٠ من الأفراد العسكريين البوروندين في آب/أغسطس.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت وحدات الهندسة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي دربها وجهزها مكتب الدعم بتشييد ٢٠ كيلومترا من الطرق الالتفافية، وتأهيل ٣ كيلومترات من الطرق وتشييد أو ترميم سبع قواعد أمامية عاملة. وتَواصل تزويد القوات في بيلدوين بالمؤن جواً بسبب الحالة الأمنية. وفي كيسمايو وبيلدوين، قام مكتب الدعم بحفر آبار لتأمين إمداد بعثة الاتحاد الأفريقي بالمياه، وفي مقديشو، رُكِّب صحن لاقط في تموز/يوليه لتحسين الاتصالات والربط بالإنترنت. وواصل مكتب الدعم أيضا تقديم الدعم الطبي، حيث نُفذت، في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٤ آب/أغسطس، ٧٧ رحلة جوية للإجلاء الطبي، والنقل، وإعادة النشر والإعادة إلى الوطن لأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأجرى المكتب أيضا دورات تدريبية مختلفة لما عدده ٥١٧ من الأفراد العسكريين.

٦٠ - وعلى الرغم من الدعم اللوجستي الذي قدمته الأمم المتحدة والتبرعات التي منحتها الدول الأعضاء، ما زالت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تواجه عوائق من حيث اللوجستيات والموارد تقوض تنفيذها لولايتها. فلم تحصل بعثة الاتحاد الأفريقي على أي طائرة هليكوبتر عسكرية، رغم أن مكتب الدعم تعاقد على توريد ثلاثة طائرات هليكوبتر خدمية من أجل الإجلاء الطبي، ونقل الأفراد ونقل الشحنات. وعلى النحو الوارد في تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، دلاميني زوما، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ستبقى قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على إجراء عمليات التوسع محدودة في غياب عناصر مضاعفةِ القوة الحاسمة وتمكينِها.

٦١ - وفي تموز/يوليه، تلقت جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نسخة من سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. واتُّفق على أن تبرعا بقيمة ٦,٥ ملايين دولار مقدما من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي، الذي يديره مكتب الدعم، سيمول إنشاء الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، علاوة على مشاريع الهياكل الأساسية والدورات التدريبية الأخرى. ويبلغ الرصيد الإضافي الحر المتاح للصندوق ٢,٦ ملايين دولار، خصّص معظمه لأنشطة التوعية. ومنذ تقديم تقريري الأخير، لم يتلق الصندوق الاستئماني أي تبرعات جديدة.

٦٢ - وواصل فريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تقديم الدعم الاستراتيجي في مجال الاتصالات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأنشأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجودا دائما في مجال الاتصالات في كيسمايو وبايدوا. وتجري أعمال التحضير لنشر أفراد في بيلدوين بشكل دائم.

سادسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

ألف - توسيع وجود الأمم المتحدة

٦٣ - جرى في ١٥ آب/أغسطس نشر ما مجموعه ٣٠٩ من الموظفين الدوليين من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال، نُشر ٢١ منهم في جنوب ووسط الصومال. وحَدَّ الهجوم الذي شُنَّ في ١٩ حزيران/يونيه على مجمّع الأمم المتحدة المشترك في مقديشو من بعض عمليات الفريق القطري في مقديشو، ومع ذلك فقد تواصلت الأنشطة التي اعتُبرت الأكثر أهمية لتنفيذ البرامج، مثل حملة التطعيم ضد شلل الأطفال والمشاركة مع الحكومة الاتحادية.

باء - إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٦٤ - نُشر حتى ١٥ آب/أغسطس ما عدده ٥٦ موظفا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بينهم ٢٩ موظفا دوليا مستقدمين في إطار وظائف دائمة، و ١٢ موظفا دوليا مستقدمين في إطار الانتداب المؤقت، و ١٥ موظفا وطنيا. ومن مجموع الموظفين الدوليين الدائمين، نُشر ٢٢ موظفا في مقديشو، وأربعة موظفين في غاروي وثلاثة موظفين في نيروبي. ومن المتوقع انضمام ٢٢ موظفا دائما إضافيين وتسعة موظفين آخرين في

إطار الانتداب المؤقت للبعثة في الأسابيع القادمة. ونظرا لاعتراض سلطات منطقة صوماليلاند على البعثة (انظر الفقرتين ١١ و ٢٢ أعلاه)، ليس هناك من موظفين دوليين تابعين للبعثة منشورين بصفة دائمة في هارغيسا.

٦٥ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم الإداري واللوجستي لهذه البعثة الجديدة، وشمل ذلك توفير أماكن المكاتب والسكن، وإدارة المعسكرات، والاتصالات، والنقل، ومجموعة من الخدمات الإدارية. وقدم فريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي يديره مكتب الدعم أيضا الدعم في مجال الاتصالات الاستراتيجية للبعثة. وأحيل مشروع اتفاق مركز البعثة المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى الحكومة الاتحادية في حزيران/يونيه. ويُنتظر تلقي رد الحكومة عليه.

جيم - تكامل أنشطة الأمم المتحدة

٦٦ - تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، اتُّخذت تدابير لدعم وجود الأمم المتحدة في الصومال المتسم بطابع متكامل هيكليا. واتفق ممثلي الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، السيد فيليب لازاريني، على اعتماد نهج إداري متكامل ساري المفعول على الفور، وذلك استباقا للدمج الرسمي لمهام المنسق بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ولهذه الغاية، يوجد مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في موقع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في نيروبي. وضمن إطار الأمم المتحدة العالمي لجهات التنسيق في ما يتعلق بسيادة القانون، شرع كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خطط للوجود المشترك في مجال سيادة القانون حيث قاما بدعم أحد البرامج، وإن كان الإيواء المشترك لهذا الوجود قد تأجل نظرا للهجوم الذي شُنَّ في ١٩ حزيران/يونيه وللانتداب المؤقت لموظفي البرنامج الإنمائي إلى نيروبي. ويجري أيضا تكوين فريق معني بتقديم الدعم المتكامل للدستور.

٦٧ - وشرعت البعثة في تعزيز التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال عقد اجتماعات منتظمة لفريق القيادة العليا من الكيانين. ويجري إحراز التقدم في مجال تعزيز العمل المشترك بين البعثة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بما يشمل كافة المجالات، ومنها حقوق الإنسان، وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

دال – سلامة الموظفين وأمنهم

٦٨ – مع بدء عمل البعثة، أنشأت الأمم المتحدة هيكلا متكاملا لإدارة الأمن ونُصِّب ممثلي الخاص مسؤولا رسميا معينا عن أمن الموظفين في الصومال. ومع ذلك، أعاق استمرارُ انعدام الأمن واستهداف المجتمع الدولي في الصومال تحقيقَ الفعالية التشغيلية للبعثة، والعملية الجارية لتوسيع فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٩ – وعملت الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية على تعزيز تدابير الأمن المادي، وتحليل المعلومات، وإجراءات التنسيق في مقديشو. واتُّخذت التدابير على نحو مشترك لتعزيز الأمن في منشآت الأمم المتحدة، وعلى طول طريق مطار مقديشو، وفي فيلا صوماليا، وذلك عن طريق مستويات متعددة من النقاط الأمنية الثابتة والدوريات المتنقلة التي تقوم بها القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واستُعرضت أيضاً آليات مواجهة الطوارئ والأزمات، وقُدمت للموظفين شروح بشأن كيفية التعاطي مع الحوادث، كما استُعرضت وحُدِّثت خطة الإجلاء الجماعي للمصابين. وما زالت هناك شواغل بشأن الأمن في الأماكن القريبة من مطار مقديشو الدولي، والحوار جارٍ مع الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل معالجة المسائل العالقة.

٧٠ – ويشكل توفير الأمن للأنشطة خارج مجمع مطار مقديشو الدولي تحديا كبيرا. ومع أن الحكومة الاتحادية تعتزم على المدى الطويل إنشاء جهاز للحماية الدبلوماسية، وإلى أن يتم ذلك، ستعتمد الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين مؤقتا في تقديم الخدمات الأمنية على بعثة الاتحاد الأفريقي وعلى الشركات الأمنية المرخصة من الحكومة. ويحدد مفهوم الأمن للبعثة شروطا هامة لا تستوفيها الترتيبات القائمة، ومنها توسيع قدرات المرافقين الأمنيين، وإنشاء قدرات للتدخل السريع تغطي جنوب ووسط الصومال. وأعادت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تقريرها المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه، تأكيد التزام الاتحاد الأفريقي بتوفير الأمن للمجتمع الدولي، لكنها لاحظت أن الوحدة المخصصة المرخص لها حاليا، التي تضم ٣١١ فردا عسكريا، قد لا تكون كافية لإنجاز المهام المطلوبة منها.

سابعا – الملاحظات

٧١ – أحرز الصومال، شعباً وحكومةً، تقدما كبيرا خلال العام الماضي في توطيد الأمن وإنشاء مؤسسات عامة ذات صدقية. وما برح المجتمع الدولي يُظهِر انخراطا مستمرا في هذا المسعى، بما في ذلك من خلال المؤتمرات الدولية المعقودة في لندن واسطنبول ويوكوهاما وبروكسل، فضلا عن الدعم القوي المقدم لإنشاء البعثة السياسية الجديدة، بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى الصومال (البعثة). بيد أنه رغم إنجاز الكثير، لا يزال الحفاظ على هذا التقدم غير مضمون حتى الآن. ورغم استمرار تفاؤلي بآفاق المستقبل في الصومال على المدى الطويل، فأنا أشعر بقلق متزايد إزاء المخاطر الكامنة على المدى القصير. لذا يتعين علينا أن نزيد جهودنا الجماعية إلى حد كبير حفاظاً منا على المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت مؤخرا بعد جهد جهيد.

٧٢ - إن الحكومة الاتحادية تستحق الثناء على جهودها المبذولة انسجاما مع الدستور المؤقت، في إنشاء مؤسسات عامة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية الحيوية لشعب الصومال. إلا أن وتيرة التقدم المحرز في العمليات السياسية الرئيسية، كتشكيل الولايات الاتحادية ومراجعة الدستور، كانت بطيئة. وأعمال العنف التي شهدتها الانتخابات الأخيرة في بونتلاند هي بمثابة تذكير قوي بأن عمليات التحول الديمقراطي تتطلب بيئة سياسية وأمنية مؤاتية يجرى الإعداد لها إعدادا جيدا. وسيتعين على الحكومة الاتحادية، تحقيقاً لرؤيتها في مجال الانتخابات لعام ٢٠١٦، أن تحث الخطى في إنشاء اللجان اللازمة وإطلاق مشاورة واسعة النطاق مع الشعب الصومالي بشأن مستقبل الدولة، تفضي في نهاية المطاف إلى وضع دستور تؤيده أغلبية الصوماليين من خلال استفتاء وطني. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم عملية جامعة.

٧٣ - بيد أن أعمال العنف الأخيرة في كيسمايو تسلط الضوء على التحديات التي ينطوي عليها إنشاء نظام اتحادي. ومن الضروري إيجاد حل سياسي مؤقت لمنع حصول مزيد من العنف والسماح بمعالجة القضايا الطويلة الأجل المتعلقة بوضع وإدارة ''جوبالاند'' وذلك عن طريق الحوار والمصالحة. والأمم المتحدة ترحب وتؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في هذا الصدد، وتشير إلى أهمية إقامة إرساء علاقات جديدة قائمة على الثقة بين الصومال وجيرانه في إطار عملية بناء السلام. وإنني، إذ أشير إلى الأبعاد الاقتصادية للنزاع في ''جوبالاند''، أهيب بجميع الجهات المعنية أن تعمل بشكل عاجل على التصدي لاستمرار التصدير غير المشروع من الفحم، على نحو ما جرى بيانه في التقرير الأخير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، فالأرباح المتأتية من هذه التجارة تغذي النزاع وتقوض الإدارة وتدمر البيئة.

٧٤ - ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي التزامه بدعم الصومال، شعبا وحكومة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون بناء السلام عملية يمسك بزمامها الصوماليون. لذا فإنني أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة حاليا لبلورة رؤية تحدد أولويات بناء السلام وتوجه أيضا جهود شركائها الدوليين. إن ''الاتفاق الجديد'' في الصومال يعترف بالترابط بين المصالحة

السياسية والأمن وسيادة القانون والإدارة السليمة وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأنا أرحب بالمؤتمر المقبل حول الاتفاق الجديد للصومال، المقرر عقده في بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر، الذي سيضع الصيغة النهائية للخطوط العريضة لاتفاق يُبرَم بين الحكومة وشركائها الدوليين. وبالنظر إلى أن إرساء كامل هيكل الاتفاق الجديد سيستغرق وقتا طويلا، أحث الدول الأعضاء على أن تساعد على المدى القصير في التعجيل بتلبية الاحتياجات الفورية، بما في ذلك توفير خدمات الأمن والعدالة وغيرها من الخدمات الأساسية في المجالات التي انتعشت مؤخرا من البلاد.

٧٥ - وما زال يساورني قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في الصومال، وبخاصة الاعتداءات على الصحافيين، والانتهاكات والتجاوزات التي تُرتكب ضد الأطفال والنساء. وأنا أدعو الحكومة الاتحادية إلى أن تظهر التزامها بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان على أساس مشاورات واسعة النطاق، وتعزيز القدرات الشرطية والقانونية على مواجهة العنف الجنسي. وما زال المواطنون الصوماليون الأبرياء يُقتلون أو يتعرضون للتشويه جراء وقوعهم في مرمى النيران المتبادلة بين الأطراف. كما ما زال الصحافيون يسقطون ضحايا. ومن الضروري أن تضطلع الشراكات التي أُنشئت بين الأمم المتحدة والحكومة في هذه المجالات بدور قيادي في اتخاذ إجراءات مبكرة.

٧٦ - بيد أن ما تحقق حتى الآن من مكاسب سياسية وأمنية وإنمائية في الصومال لا يزال عرضة للانتكاس. فرغم الجهود الشجاعة للحكومة والقوات المتحالفة معها وبعثة الاتحاد الأفريقي، تواصل حركة الشباب تقويض الأمن في جميع أنحاء البلاد بما فيها مقديشو. ومع أن الاقتتال الداخلي الأخير يدل على أن حركة الشباب باتت منقسمة الآن ورازحة تحت الضغط، فهي ما زالت قادرة على شن هجمات مكثفة ضد المدنيين والشركاء الدوليين. إن السماح لحركة الشباب بمواصلة تدريبها وقيامها بأنشطة إرهابية انطلاقا من قواعد في الصومال سيقوض السلام لا في الصومال فحسب بل أيضا في المنطقة الإقليمية الأوسع نطاقا. لذا يجب أن تشكل إعادة تنشيط الحملة المناهضة لحركة الشباب أولوية ملحة. وينبغي لها الجمع بين المكونات العسكرية والسياسية والعملية، بما في ذلك سياسة عامة واضحة بشأن كيفية التعامل مع المقاتلين المسرحين، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتنفيذ مشاريع إنعاش مبكر فورية في المناطق التي بات يمكن الوصول إليها حديثا. وفي الوقت نفسه، سيكون من الأهمية بمكان أن تعكف الحكومة على وضع سياسة عامة وعلى اتخاذ تدابير عملية في مجالات إدارة القطاع الأمني، والأمن البحري، والشرطة والعدالة.

٧٧ - إن الحملة ضد حركة الشباب تتطلب تعزيز الدعم الدولي على وجه السرعة. وأنا أهيب مرة أخرى بجميع الشركاء الدوليين والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم توفر

بعد الدعم الكافي لبعثة الاتحاد الأفريقي، ولا سيما العناصر الحيوية الداعمة والمضاعِفة للقوة، كطائرات الهليكوبتر الهجومية وناقلات الجنود المدرعة، بما يكفل قدرتها على الاضطلاع بولايتها بفعالية، أن تقوم بذلك. وقد أوعزتُ إلى ممثلي الخاص بمضاعفة جهوده لتأمين هذه الموارد لبعثة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي، السفير محمد صالح النظيف. وإلى أن يتم ذلك، وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) ، بادرتُ مع الاتحاد الأفريقي إلى إجراء مراجعة عملانية لبعثة الاتحاد الأفريقي في ضوء التحديات الأمنية الراهنة. وستكون هذه المراجعة، التي سأقدم تقريرا عنها إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر، مرتبطة بوضع خيارات وبما يقابلها من معايير مرجعية لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب.

٧٨ - إن الاستقرار في الصومال هو رهن وجود قوات أمن وشرطة وطنية ذات صدقية، قادرة على الحفاظ على الأمن بشكل مستقل عن أي قوة لحفظ السلام. وعليه، فإن من الأولوية وضع استراتيجية مشتركة ومنسقة بشكل وثيق لتوفير دعم دولي للأمن، تحدد بوضوح مسؤوليات كلٍ من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحلفاء الآخرين والقوات الصومالية، وتكون مشفوعة بجداول زمنية واضحة ومقترنة بالموارد المناسبة. وفي المدى القريب، من الضروري تقديم دعم إضافي كبير يتيح لقوات الأمن الوطنية الصومالية المشارَكة في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي على نحو أكثر فعالية وضمان عدم تبديد المكاسب الأمنية المحققة في المناطق المحررة حديثا. وأنا أشجع الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام عاجل للتخطيط للجيش والشرطة الوطنيين في الصومال ولمعداتهما واحتياجاتهما اللوجستية والتدريبية. كما أشجع الحكومة الاتحادية للصومال على تقديم تقرير مفصل إلى مجلس الأمن بحلول ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣). إن القيام بذلك سيعزز قدرة البعثة والشركاء الدوليين الآخرين على تقديم الدعم للحكومة في تنمية قدراتها على التخزين الآمن للمعدات العسكرية وعلى تسجيلها وصيانتها وتوزيعها.

٧٩ - كما أنه من الأساسي توسيع نطاق الخدمات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. وأنا أدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تسهيل الوصول الآمن الذي من شأنه أن يتيح لجميع الأشخاص في الصومال، ولا سيما الأطفال، تلقي المساعدة الإنسانية بما في ذلك اللقاحات الحيوية ضد شلل الأطفال. إن النتائج التي نُشرت في وقت سابق في عام ٢٠١٣ والتي أفادت عن وفاة نحو ٢٦٠ ٠٠٠ شخص نتيجة لمجاعة عام ٢٠١١، تذكرنا بأنه لا يمكننا أن ننتظر للتحرك. يجب علينا أن نضاعف الجهود للاستثمار في سكان الصومال ومجتمعاته المحلية بغية كسر هذا النمط من الأزمات الإنسانية المتكررة. وأنا أحث شركاء الصومال على دعم

النداء الإنساني للصومال، الذي يسعى إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية والسلطات الصومالية بهدف منع وقوع كارثة إنسانية في المستقبل.

٨٠ - لقد شكل الاعتداء على الأمم المتحدة في ١٩ حزيران/يونيه تذكيرا مريرا بالمخاطر التي تواجه موظفينا وأفرادنا في أداء عملهم لدعم السلام والتنمية في الصومال. إنني أدين بأشد العبارات أعمال العنف القاتلة التي ارتُكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضد المواطنين الصوماليين والأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي وتركيا. إن هذه الأعمال لن تردعنا من القيام بعملنا؛ ولكن يجب علينا، في الوقت نفسه، أن نتوقع استمرار الحملة ضد حركة الشباب، وما سيستتبع ذلك من تزايد للتهديدات التي تستهدف الموظفين والمرافق الحكوميين والدوليين. إن هذا الوضع يؤكد أهمية اتخاذ التدابير المناسبة لتوفير الأمن في جميع أنحاء البلاد. وسأطلب من مجلس الأمن إيلاء هذه المسألة الاعتبار الواجب، بما في ذلك على أساس التوصيات المشتركة الصادرة عن المراجعة المشتركة التي سيجريها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي وعملية وضع المعايير المرجعية.

٨١ - لقد طلبَت الدول الأعضاء من البعثة أن تضطلع بدور هام في التشاور مع الشركاء الدوليين وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الحكومة الاتحادية في الصومال وفي أن توفر للحكومة ''بابا واحدا تطرقه لدى الأمم المتحدة''. ويُحرز حاليا تقدم ملحوظ في دمج وجود الأمم المتحدة في الصومال قبل حصول الإدماج الرسمي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. فولاية البعثة طموحة وبعيدة الأثر. وستواصل البعثة الاعتماد على حسن نية الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. وأنا ممتن لهم لما قدموه حتى الآن من دعم عملي وسياسي لممثلي الخاص. ونحن نتطلع إلى استمرار هذا التعاون ولا نزال عاقدين العزم على العمل في شراكة مع جميع الجهات المعنية.

٨٢ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاص للصومال نيكولاس كاي وأن أشيد برجال البعثة ونسائها وبفريق الأمم المتحدة القطري لما أبدوه من شجاعة وبذلوه من تضحية وأبدوه من التزام بالسلام في الصومال. وأود أيضا أن أشكر حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تقدم دعما حيويا ومنقذا للأرواح. لا وقت للتهاون. علينا مضاعفة جهودنا الجماعية كي ننجح في مساعدة الصومال، شعبا وحكومة، على انتشال بلدهم من التراع واليأس ووضعه على سكة السلام الدائم والأمل.

خريطة

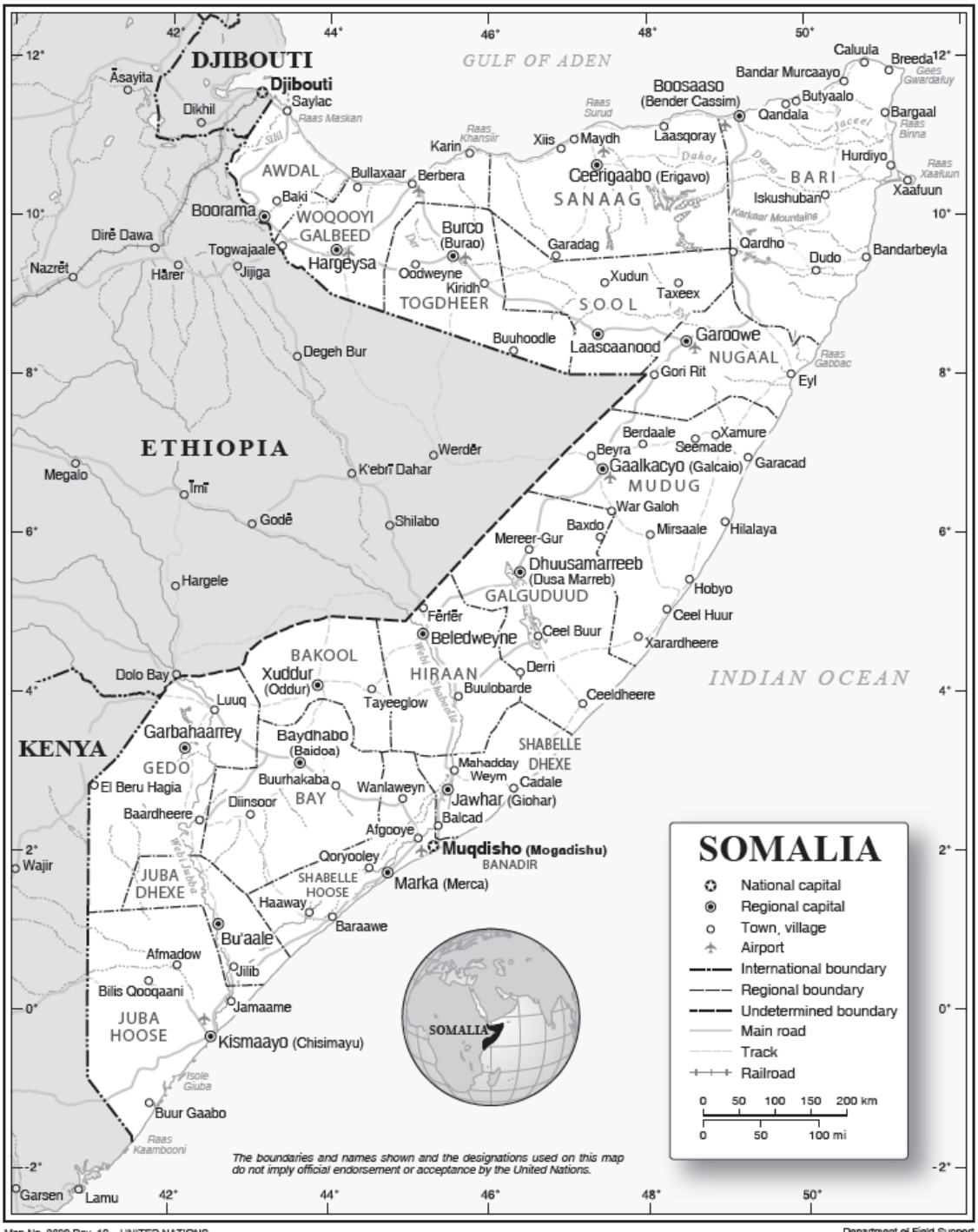

Map No. 3690 Rev. 10 UNITED NATIONS
December 2011

Department of Field Support
Cartographic Section